عام جديد
عام حرية وسعادة وسلام

بمناسبة قرب حلول العام الجديد، تزجي (المدى) أحر التهاني لجميع قرائها.. وتتمنى لهم عاماً راقلاً بالسعادة والحرية والسلام في عراق ديمقراطي حر مستقل فيدرالي. وتعلن للقراء إنها ستحتجب عن الظهور في يوم الخميس عطلة عيد راس السنة، على أن تعاود صدورها يومياً واعتبار أمن الأحد المقبل.

وكل عام والجميع بخير.

رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير
فخري كريم
العدد (29) السنة الاولى الثلاثاء 30 كانون الاول 2003
8 ذي القعدة 1424
E.Mail - almada112@yahoo.com
يومية سياسية عامة
16 صفحة
250 ديناراً

15 علي جواد
طائر بصري هبط في ملاعب بغداد

9 احداث ثقافية
عام 2003

6 قسمت مدينة بعقوبة
وضاقت الخدمات

3 2003 عام طوى فيه
العراقيون
رزنامة الديكتاتورية

13 نوال الزغبي
وحكاية حفلاتها في بغداد

البارزاني يطالب بتصحيح اتفاق نقل السلطة ويؤكد الإشارة الى الفيدرالية السياسية القومية

بغداد (ا.ف.ب)

اكد عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق مسعود بارزاني أمس الاثنين ضرورة "تصحيح" اتفاق نقل السلطة الى العراقيين الموقع بين مجلس الحكم الانتقالي وسلطة التحالف لادراج "حقوق الشعب الكردي فيه". وقال السيد البارزاني "يجب ان تصحح اتفاقية الخامس عشر من تشرين الثاني (2003) وان يشار الى حقوق الشعب الكردستاني ضمن فيدرالية سياسية قومية". واكد ان "الدستور المستقبلي يجب ان يشير الى الحكم المشترك بين الشعبين العربي والكردي والقوميات الاخرى" واضاف انه "من غير الممكن (...) بعد كل التضحيات التي قدمها الشعب الكردستاني ان يعود الى

وضاع ما قبل 1970" اي قبل توقيع الاتفاق بين الحكومة العراقية والاكراد في 11 آذار 1970 الذي منح الاكراد حكما ذاتيا داخل العراق. واضاف "نطالب بالفدرالية السياسية القومية وهذا اقل حق يرضى به الشعب الكردستاني"، مؤكدا ان الاكراد "في وضع قوي جدا اليوم" لكن "لتذليل العوائق يجب ان نناضل باستمرار للحفاظ على وحدة شعبنا". واكد بارزاني ان "زمن القوة والسلاح انتهى والزمن هو زمن صناديق التصويت ومن هنا يجب ان نحاول تعليم شعبنا وتعويده على الكفاح المدني وحل مشاكله عن طريق صناديق التصويت". من جهته، اكد عضو مجلس الحكم الانتقالي في العراق رئيس حزب الاتحاد الوطني الكردستاني جلال طالباني خلال لقاء مع الممثل الخاص للحكومة البريطانية في العراق جيريمي غرينستوك "حق شعب كردستان في ان يكون له اقليم يضم جميع مناطقه في اطار عراق ديموقراطي برلماني فيدرالي".

واضاف طالباني في تصريحات له ان هذا الاقليم "يجب ان يحظى بجميع الحقوق الفيدرالية وتكون جميع حقوق السيادة الوطنية عائدة الى الحكومة المركزية العراقية" في حين اكد غرينستوك "ضرورة المحافظة على حقوق شعب كردستان في اطار عراق ديموقراطي موحد بالشكل الذي يتفق عليه بين مجلس الحكم والقيادة الكردية" وينص الاتفاق الذي وقع في الخامس عشر من تشرين الثاني الماضي بين مجلس الحكم الانتقالي في العراق وسلطة الائتلاف على "نقل السيادة الى حكومة عراقية انتقالية" في نهاية حزيران 2004 و"عملية دستورية تؤدي الى تشكيل حكومة عراقية منتخبة ديموقراطيا ومعترف بها على

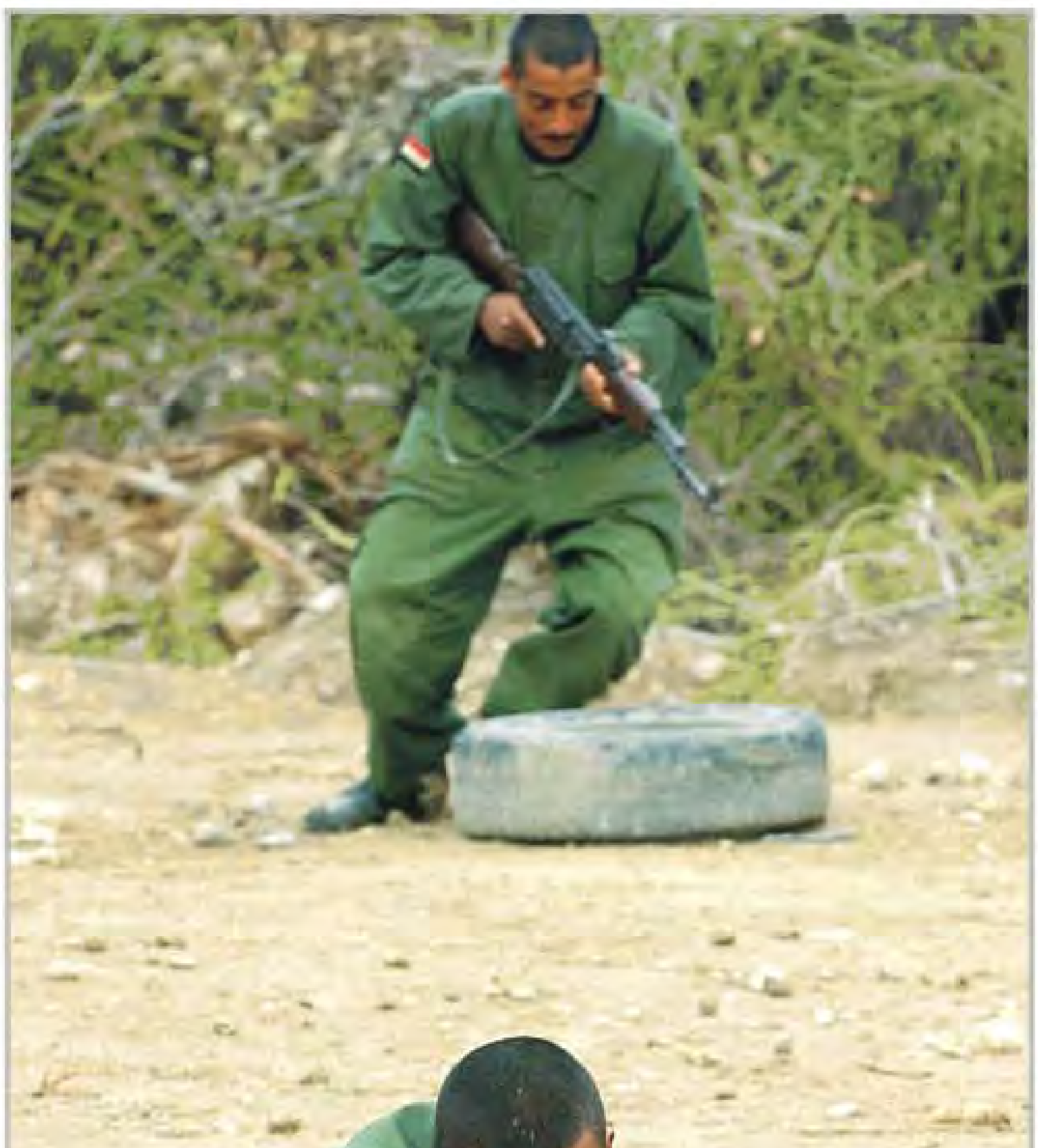

عراقيان يتدربان ضمن قوة لحفظ الامن

استعداد ياباني لشطب ديون العراق

أبدت اليابان أمس الاثنين استعدادها لشطب الجانب الأعظم من ديون العراق، حال اتخاذ اعضاء "نادي باريس" لخطوة مشابهة، ويأتي إعلان الخارجية اليابانية في أعقاب محادثات أجراها المبعوث الرئاسي الأمريكي، جيمس بيكر، مع المسؤولين اليابانيين الأحد. وتبلغ ديون العراق لليابان 4 مليارات دولار، قد ترتفع الى 7 مليارات دولار، حال إضافة الفوائد المترتبة على التخلف عن السداد، لتصبح بذلك اليابان من أكبر دائني العراق ضمن أعضاء نادي باريس البالغ عددهم 19 دولة. ويصل إجمالي ديون العراق لأعضاء "نادي باريس" الى 21 مليار دولار. ونقلت وكالة الأنباء اليابانية "كيودو" عن رئيس الوزراء، جونشيرو كيوزومي بعد لقائه بوزير الخارجية الأمريكية الأسبق، في طوكيو الاثنين إن اليابان تتعامل بفعالية مع قضية ديون العراق، وأن حكومته تدرس إمكانية شطب ثلثيها. وقال بيكر إن مناقشة قضية ديون العراق مع رئيس الحكومة اليابانية كانت "جيدة للغاية".

لنشرع أبواب العام الجديد.. أمام رياح الديمقراطية

فخري كريم

بعد ايام تنطوي صفحات عام من حياة العراقيين كان حافلاً بكل المعاني والمقاييس. ويكفي أنه شهد سقوط أعتى نظام استبدادي، قد لا يذكر التأريخ مثيلاً له، أذل العراقيين، وحط من مكانة بلدهم، وأهان كرامتهم، وطاول شجاعتهم، وكاد يمس تعلقهم وحبهم لوطنهم وقيمه وسيادته.

لقد شهد هذا العام آخر مغامرة عنجهية للطاغية، وآخر مشهد له على حقيقته: جباناً، ذليلاً، شارد الذهن مثل أي لقيط سياسي، لم يألف جو البشر الأسوياء، حتى في اختيار جحره الذي جسد هوسه بخلاصه الشخصي، وأراده ستراً لكوابيسه وذعره من نهايته على يد ضحاياه، مثل أي جلاد وطاغية.

كان عاماً فريداً "توافقت" فيه المتناقضات.. إذ سقط فيه الطاغية، واندس الاحتلال.

كانت لحظة "توافق" نادرة في التأريخ، وهي مأثرة صدام حسين قبل الأخيرة، مهد لها طوال سنوات حكمه المشبوه.

ومن ذيول تلك "المأثرة" إنهيار الدولة العراقية، بجيشها وقواتها المسلحة ووزاراتها ومؤسساتها، وحلت فيها الحرائق والنهب والسلب والتصفيات.

لكن ذلك كله لم يخفف من إشراقة الجانب المضيء من العام المنسلت، على دوي المدافع وقصف الطائرات، وتناثر الضحايا بفخاخ القتلة وزمر الإرهابيين الذين كانوا دائماً حلفاء للمحتلين، مثلما هم اليوم أدوات للدفاع عن نظام هوى وطاغية جبان سقط، وأعداء لتطلعات العراقيين لبزوغ فجر عراق ديمقراطي سعيد مستقل.

بعد ايام يحل عام جديد، مفعم بالآمال، مزدحم بالاستحقاقات، مفتوح على الاحتمالات والمتناقضات.

لكنه عام واعد..

ويكفي انه عام إنهاء الاحتلال، إن صدقت الوعود، وتكافلت القوى لتأمين متطلباته، وفرض بنوده.. بنداً بنداً، بدءاً من استعادة السيادة السياسية كاملة غير منقوصة أو مرتهنة بما يخل بها أو يعطل إرادتها أو يلويها.

وهو عام تشرع فيه الأبواب، لبدء الخطوات الملموسة لتأكيد إرادة العراقيين ووضع اللبنات الأولى لمؤسساتهم التشريعية والقضائية والتنفيذية، واختيار طريق التطور الديمقراطي المستقل.. عام تتوحد فيه إرادة العرب والكرد والتركمان والكلدو اشوريين وكل أطياف شعبنا ومجتمعنا.

تزدحم الاستحقاقات والآمال والنوايا والإرادات في العام الجديد، لكن الاستحقاق الأكبر الذي يشكل نقطة لقاء العراقيين، ومحط آمالهم، وأساس أي تطور مأمول، يتجسد في إعادة الأمن والاستقرار، وتصفية بؤر التأزم والتوتر، وإرساء أساس متين لبناء الثقة واستعادة الوحدة الوطنية، ونبذ الطائفية، وتصفية كل المظاهر التي يتربص البعض لإعادة انتاجها بصيغ ومسميات جديدة، لإخضاع البلاد لاستبداد وشمولية جديدة.

وأمام العراقيين في العام الجديد تحد كبير، يترقب العالم كله قبل الجيران والاشقاء نتائج منازلته!

فهل العراقيون جديرون بتقديم نموذج جديد لبلادهم يستحق أن يحتذى؟

هل العراقيون قادرون على بناء نظام ديمقراطي تعددي فيدرالي يستظل بأفيائه كل أبنائه؟

وهل العراقيون يمتلكون الحكمة الكافية، لتجاوز جراحاتهم، وإبداء أقصى درجات التسامح والمرونة لإنهاء دورة التصفيات الدموية السياسية التي تعيد انتاج نفسها منذ عهود..؟

وهل يستطيعون صياغة ثوابت وطنية تجمع ولا تفرق، تجدد فيهم الصالحة الوطنية الحقيقية التي وحدها تستطيع إعادة اصطفاف وطني تعزل القتلة والمجرمين وأدوات الاستبداد والتسلط، وتستعيد كل المواطنين الذين قد يكون بعضهم أخطأ الطريق أو الاختيار عن جهل أو مصلحة أو سوء تقدير؟

اخيراً.. هل نقبل التحدي، وننفي من حياتنا وتأريخنا وصمة الجلاد الحجاج!

تموينية 2004 منتصف الشهر المقبل

بغداد- المدى

أكد المستشار الأقدم في وزارة التجارة الدكتور يوسف محسن العاني باستمرارية العمل بنظام البطاقة التموينية لعام 2004 وتجهيز كافة المواطنين بالحصة التموينية المقررة، دون أي تخفيض أو زيادة في الأسعار والمواد. مبيناً أن البطاقة التموينية للعام الجديد ستوزع على المواطنين في منتصف الشهر المقبل. وأوضح إنه تم تخصيص المبالغ اللازمة لاستيراد المواد الغذائية التي ستوزع بموجب البطاقة التموينية ضمن الميزانية المالية لعام 2004 التي نالت مصادقة مجلس الحكم وإدارة سلطة التحالف المؤقتة.

مصادقة عقود الزواج العرفي والغاء ضوابط زواج العراقية من العربي

بغداد- افراح شوقي

قررت وزارة العدل الغاء العمل بضوابط زواج قريبات العسكري الصادرة من سكرتارية ما يسمى (بمجلس الامن القومي المنحل) عند زواج العراقية من عربي وتقديم التسهيلات الممكنة لمعاملات الزواج في ضوء القوانين النافذة. وقال القاضي اول شرعية نجم عبد الله محسن في محكمة الاحوال الشخصية بالبياع: إن زواج العراقية من عربي في عهد النظام السابق يتطلب مستمسكات وموافقات من جهات عدة تستلزم وقتاً طويلاً يصل الى سنة كاملة لاتمامها وقد لا تحصل الموافقة اصلاً.. بينما الاجراءات الحالية لا تتطلب سوى جلب الهوية الشخصية للزوجين البالغين مع التقرير الطبي والاستغناء عن جلب شهادة الجنسية لانها ليست من اركان العقد. واضاف ان معاملات كثيرة وردت الى محاكم الاحوال الشخصية في بغداد والمحافظات لتصديق عقود الزواج التي ابرمت خارج المحكمة (زواج عرفي) بسبب العراقيل التي وضعها النظام السابق، ويأتي ذلك بهدف ضمان حقوق الزوجة واستصدار هويات رسمية للأبناء.

كارت الانترنت بخمس فئات

بغداد /كريم السوداني

اعلن في وزارة الاتصالات عن طرح خمس فئات من كارت الانترنت بدلا من الاشتراك السنوي المعمول به حاليا، وقال مصدر مسؤول: ان الكارتات تضمن خمس فئات الفئة الأولى بسعر (8 آلاف دينار) لمدة (15 ساعة فقط) والفئة الثانية بسعر (20 الف دينار) لمدة (25 ساعة) اما الفئة الثالثة فهي بسعر (40 الف دينار) لمدة (50 ساعة) اما فيما يخص الفئة الرابعة فطرحت بسعر (80 الف دينار) لمدة (100 ساعة) والفئة الخامسة وهي الاخيرة بسعر (160 الف دينار) لمدة (200 ساعة) موضحا ان سعر الساعة الواحدة (800 دينار) فقط.

كهرباء يابريمر..
كهرباء ياوزير الكهرباء.. وقود ياوزير النفط!

قائد أمريكي:

مستوى نشاط المهاجمين في تكريت تراجع وضعفت إمكاناته

اكد قائد عسكري اميركي في تكريت ان رجاله بصدد احراز نصر على منفذي الهجمات ضد القوات الاميركية في تكريت. وقال الكولونيل ستيف راسل قائد الكتيبة 1-22 التابعة للفرقة الرابعة للمشاة والمتمركزة في القصر الرئاسي السابق في مدخل تكريت ان "مستوى نشاط (المهاجمين) تراجع وضعفت فعاليته. ويرى الضابط الاميركي ان القضاء على المقاتلين في هذه المنطقة ليس اكثر من مسألة وقت، مؤكدا ان رجاله ومن خلال استخدام جيد للمعلومات التي يجمعونها وعبر استخدام القوة في عمليات مداهمة وتصدي للهجمات، بصدد القضاء على هؤلاء المهاجمين. ويعتقد الضابط الاميركي ان عدد الذين يشاركون في الهجمات قليل. واضاف ان "المقاومة لم تعد قادرة على تجنيد عناصر كما تفعل الحكومة واجهزة الامن التي تجند آلاف العراقيين في حين لا نرى حتى عشر هذا الرقم في صفوف المتمردين". وتابع "لتتمكن من تحقيق ذلك يجب ان تكون (المقاومة) منظمة بشكل جيد وتحظى بدعم سياسي واقتصادي قوي. لكن الواقع ان ما لدينا هو عمليات غير منظمة".

متمسكاً بالجدول الزمني لنقل السلطة

هتلي: لا مصلحة لسلطة الإئتلاف بالبقاء في العراق

اكد المتحدث الرسمي باسم سلطة التحالف تشارلس هتلي ان التحالف متمسك بالجدول الزمني لنقل السلطة الى العراقيين في الموعد المحدد في نهاية حزيران المقبل، موضحا انه "ليست هناك اي امكانية" لبقاء قوات التحالف في العراق "بعد الشهر السادس او السابع" من العام المقبل. وقال هتلي الذي كان يتحدث باللغة العربية في برنامج بعنوان "خطوات في نقل السلطة الى العراقيين" بثه التلفزيون العراقي مساء الاحد "من المهم فعلا ان نقنع الشعب العراقي بنيتنا في تطبيق هذا الجدول الزمني وهذا الاتفاق منة في المئة. واضاف ان العراقيين "يجب ان يعرفوا انه ليس هناك اي تردد من قبل سلطة الائتلاف وليس هناك اي مصلحة لسلطة الائتلاف ان تبقى في العراق بعد تسليم السلطة الى العراقيين. وتابع "جئنا الى العراق من اجل تحرير الشعب العراقي من النظام السابق ولا نريد ان نبقى في العراق (...) شعب العراق يريد الان نهاية الاحتلال ونحن نحترم ذلك. واشار هتلي الى ان بقاء قوات التحالف في العراق "يكلفنا ملياري دولار شهرياً. واضاف "بعض العراقيين يسألونني هل هناك امكانية ان

الشهر السابع (...) اقول لهم ليس هناك اي امكانية حتى اذا كانت هناك تحديات امنية او سياسية كبيرة لأن حل المشاكل الامنية والسياسية سيتم عبر تسليم السلطة والسيادة الى العراقيين. وينص الاتفاق الذي وقع في الخامس عشر من تشرين الثاني الماضي بين مجلس الحكم الانتقالي في العراق وسلطة الائتلاف على "نقل السيادة الى حكومة عراقية انتقالية" في نهاية حزيران 2004 تليها "عملية دستورية تؤدي الى تشكيل حكومة عراقية منتخبة ديموقراطيا ومعترف بها على المستوى الدولي. ويقضي البرنامج الزمني الذي اعلنه مجلس الحكم الانتقالي العراقي بتشكيل الحكومة العراقية المنتخبة في نهاية 2005 مع الموافقة على دستور جديد في الوقت نفسه. وفيما اذا كانت ستبقى قوات من التحالف في العراق بعد نقل السلطة الى العراقيين، قال هتلي انه "يجب ان نفتح الحوار الان بيننا وبين مجلس الحكم حول هذا الموضوع". ورأى انه "اذا انسحبت كل السلطات وكل القوات من

العراق في يوم واحد فأن هذا قد يشكل

ان "الحكومة العراقية الجديدة هي التي ستقرر (حجم القوات التي ستبقى في العراق) واذا اقررت الحكومة العراقية انها تحتاج الى عدد من القوات المسلحة من الاجانب طبعا ستتطلب ذلك ونحن سنتجاوب معها". واكد المتحدث باسم سلطة الائتلاف انه "تدريجيا ستنسحب القوات المسلحة (من العراق) وان شاء الله بسرعة ولكن دائما حسب الحاجة".

واشار الى انه اذا كانت "قوات الشرطة او الجيش العراقي قادرة على حفظ الامن دون اية مساعدة سننسحب". واوضح هتلي ان "قوات التحالف قد تنسحب من المدن (...) حيث ستلعب قوات الشرطة او الجيش العراقي الدور الاساسي". ومن جانبه اكد الناطق الرسمي باسم مجلس الحكم السيد حميد الكفائي لمحاوره تشارلز هتلي ان "تنفيذ هذا الاتفاق هو لمصلحة الجميع، مصلحة الشعب العراقي ومصلحة مجلس الحكم ومصلحة سلطة الائتلاف المؤقتة". ويضيف ان "الاميركيين لا يريدون البقاء في العراق والامر سيان

بالنسبة الى البريطانيين (...) كما ان

بل يريدونكم اصدقاء كما كنتم والصداقة لا يمكن ان تبقى بوجود الاحتلال". واوضح الكفائي ان "النية في تطبيق الاتفاق موجودة والامكانية قائمة وان هذا الاتفاق قابل للتطبيق وسوف يطبق لكن علينا ان نحاول ان نسهل تطبيق هذا الاتفاق من خلال جعل العراقيين يشاركون في عملية صنع مستقبلهم السياسي". وينص الاتفاق الذي وقع في الخامس عشر من تشرين الثاني الماضي بين مجلس الحكم الانتقالي في العراق وسلطة الائتلاف على "نقل السيادة الى حكومة عراقية انتقالية" في نهاية حزيران (2004) و"عملية دستورية تؤدي الى تشكيل حكومة عراقية منتخبة ديموقراطيا ومعترف بها على المستوى الدولي". وبحسب الروزنامة التي اعلنها مجلس الحكم الانتقالي العراقي، فان تشكيل مثل هذه الحكومة العراقية المنتخبة متوقع في نهاية (2005) مع الموافقة على دستور جديد في الوقت نفسه.

7